

ثم عدان قول الصنف رحمه الله ولا يخل ببيع كالي بكمائى يثبت ثمان صورا
الأولى ببيع حال حال لمن هو عليه السارسة ببيع حال بوجع لغز الشبهة
بيع من حال لمن هو عليه الثامنة ببيع من حال بوجع لغز ببيع هذه الصورة
جميعها الأخرى الأولى والثامنة تمت ولله الحمد والمنة وصلى الله على محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
ما قولكم دام فضلكم في رجل ساء له ثوبه فخل أخذها جملته ببيعها
اشترى وهامه رجل آخر اشترىها له عدل فخلت عليهم من امره الاشتراك
التعليق على البلاء واقام صاحب الثوب بينة ان هذا الرجل الذي
عها عن جبر ذمستوهبها منه العد والمغلب فوجبهما والبنية تشهد با
اقباس البائع لها ولكن ذلك تشهد البنية عن اقران المشتريين الذين باعوا
أخذ هامة روي الضم فاحكم ذلك هل يرجع صاحب الثوب على من أخذها
خذها وهل يقبل منهم على الشركة المثلثة مع العد ومع بنية الأقران بالله
ام لا أحققوا لنا الأحكام انكم الله الحكيم لبي أجواب الحكم بالبرهان
لبي لا بد من الكلام على أصل هذه المسئلة وهو ما حكم بالاسم اذا استقر عليه
الكناس هل يكون بيب ذلك ام لا وفي المسئلة في ان ستمسوا ان هاروا بينت
ان عام عن حكمه كذا في الأخرى المثلثة لا يكون بين ذلك القادرها جماعة الاصحاب
وهذا هو مذهب الشافعي والرواية الاخرى يملكوه وهو قول مالك وابو
حنيفة فعلى هذا فهل يملكونه لا يستلوا او باختياره للملذوم الثاني
قول ابو حنيفة قال في بيع عبد المشرك الفقيهيه وهو المصنوع عن محمد قال
في الفروع رضي عليه فيما بلغه في بيعه من روي الى اصابه ليس عنده ولا يملك
لانهم لم يورثوا الى بلاء وهو لا يورثهم فغلب عليها ولهذا قيل له نصيب
سابع في غير هذين السنين نكاحه في وقا اليه الغياض رحمه الله لم ينص احد على
الملك ولا عدله وإنما ذكر عن الحكم اخذ منها ذلك في الصواب
انهم يملكونها ملكه ميبدا اليساوي الملك المسلمين من كل وجه انهم ولهذا
اذا وجدها صاحبها قبل التمسك لاحد هاجا نار من فرائد القلائد
في المسئلة ان من اثبت الملك للملك للملك في اموال المسلمين اباح للمسلمين
اذا ظهر

وهو بالرواية الأخرى وعنه احمد واما فعل ذلك لئيل الرياسة
وانما قلنا واذا اكره على مثل ذلك نوي بقلبه ان هذه الخسوف قد يعا
فانه حسنة مثل ان يكره على كلمة الكفر وينوي بها معنى جازيا والله
اعلم بالصواب وعنه ام الكتاب اخرا وجدنا من مسئلة من الله
وانجد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه جميعا كما ورد
فائدة الكلام على البنية سبعة اوجه جميعها يعصق في قوله حقيقة
حكم على وزمة كيفية شطرا ومقصود حسنة تحقيقها القدر المقصود وشرا
قصد الشيء معتبرا يفعلها وحملها القلب في منها والذات جارية وكيفية
تخلق بحسب الأيوام وشروطها الاستدراج النابوي ويعتبره وعلمه بالمقوي
بعد ان يانه بما يشا فيها بان يستصحبها والمقصود بغير العبادة
مادة ويشتر مراتب العبادة بعضها بعضا انتهى من صحابة
الله اعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه

الله الرحمن الرحيم فائدة واما القول بان كذا الساب لا يصلح الاستقلال
بمكة وصفة عظيمة وانما وقع فيها من وقع جات لقوة كمالها
رقة من ما خري المنكحية وهم الجهمية الأناث الذين ذهبوا من هبة الجهمية
الأولى في الأناج من التصديق وقوله العقمة ان كان مستقلا كثر
والا فلا يلبس لها اصل وانما نقلها من كتاب بعض المتكلمين الذين حكموا على
الفقهاء بما فطنوا جارا على اصولهم وقد حكينا قصور ائمة الفقهاء
عنه من هو اعلم الناس مناصبه واذا كان الملقب الاستعمال عن
في محرم معلوم كرمه كثر فاذا افرق بينه وبينه وبينه الغيبة للمؤمنين
ولا يقال من اعصاب مسئلة كان كذا في الاستدراج والاعتماد على
السب كذا سواه اقترن به السب ولا في الاثار لسب في الكفر
وقد